E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2007/WG.2/7
28 November 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا - الإسكوا

صندوق الأمم
المتحدة للسكان

جامعة الإمارات
العربية المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

ورشة عمل إقليمية حول تعزيز مهارات الديموغرافيين وخبراء السكان
في مجال التحليل الديموغرافي وعلاقته بالتنمية
العين، الإمارات العربية المتحدة، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

الهبة الديموغرافية في تونس
الفرص والتحديات

إعداد

أحمد عبد الناظر

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

07-0473

أولاً- الإطار المفاهيمي

تعرّف "الهبة الديموغرافيّة" أو "النافذة الديموغرافيّة" بطرق وأساليب عديدة تختلف في تعابيرها ومصطلحاتها ولكنها تتفق كلها في مضمونها الذي ملخّصه أنها المرحلة التي يبلغ فيها مجتمع ما الذروة في حجم السكان في سن العمل مقابل أدنى نسبة للسكان المعالين أي الأطفال والمسنين. وهي مرحلة تدوم فترة معنية، حدّدها البعض بجيل، يختل بعدها التوازن الإيجابي بين الفئات النشيطة والسكان المعالين وخاصة المسنين. كما يختصرها البعض في كونها "انفجار في جيل النشيطين".

ولعل الفكرة المحورية في نظرية "التحول الديموغرافي" الذي يفضي إلى "الهبة الديموغرافية" أن النظام الديموغرافي للمجتمعات يتغيّر مع دخولها الحداثة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. ففي مرحلة أولى، يؤدي التطوّر الصحي إلى انخفاض الوفيات وهو ما يحدث تباينا في المستويات بينها و بين الولادات ويخلّ بالتالي بالتوازن الطبيعي الذي كان قائما بينهما ويسرّع من نسق نمو السكان. ويجب انتظار حصول تغيّر في مستوى مواقف الأزواج في مجال الإنجاب الذي يكون أثره بيّنا في انخفاض الخصوبة ويعيد التوازن المفقود أو شيئا منه.

ولكن حتى يحصل ذلك، يكون حجم السكان قد تطوّر كثيرا وهو الوضع الذي أطلق عليه أحد الباحثين الغربيين في تطوّر سكان أوروبا في الأربعينات (Adolphe Landry) مصطلح "الثورة الديموغرافيّة" وأسماه الأمريكيون إثر الحرب العالميّة الثانية بالتحوّل الديموغرافي demographic transition.

إن اختلال التوازن بين العنصرين (الولادات والوفيات) هو من نتاج انتصار الإنسان على بعض قوى الطبيعية و على أوضاعه مجسّما في تراجع المرضيّة و الوفيات، كما أنه تجاوز للموروث الثقافي وللقواعد الاجتماعيّة التي كان لها أثر في تطوّر مستويات الخصوبة بما يسمح أساسا بتعويض النسب العالية جدّا لوفيات الرضع والأطفال. لذا كان من الضروري أن تنخفض الوفيات وخاصة منها وفيات الأطفال ليحدث التحوّل في مستوى الخصوبة، وكان من الضروري أن تنخفض كثيرا حتى يقتنع الأزواج بضرورة تغيير مواقفهم وسلوكهم.

وطبيعي إذا أن يحدث التحوّل الديموغرافي على مراحل يختلف تقسيمها وعددها من باحث إلى آخر ولكنها تعكس مستويات التحوّل في المتغيرات الأساسية عبر الزمن وأنساقه بحيث تتميّز أولاها خاصة بانطلاق حركة انخفاض الوفيات ثم الخصوبة و تتضمن أخرها أضخم نسبة للسكان النشيطين و أدنى نسب الإعالة.

ثانياً- التحول الديموغرافي في تونس

لقد أفرزت السياسة السكانيّة التونسيّة و التوجهات التنموية الإستراتيجية التي اعتمدت خلال الأربعة عقود الماضية وضعا ديموغرافيا بلغت به تونس اليوم المرحلة الأخيرة من تحولها الديموغرافي. فقد انخفضت نسبة النمو الطبيعي للسكان إلى ١,١٢ % سنة ٢٠٠٦ بعد أن كانت ٢,٩ % سنة ١٩٦٦ و ٢,٣١ % سنة ١٩٨٧ نتيجة عديد العوامل سنأتي عليها.

ويعتبر النموذج التونسي أفضل مثال للنمط الكلاسيكي للتحول الديموغرافي، إذ أن انخفاض الوفيات كان سابقا لتراجع الخصوبة، كما أن السيطرة على الإنجاب حدثت أساسا بفعل تأخر سن الزواج وبعده بمفعول السياسات والبرامج الخصوصية. فقد تسارع انخفاض مستويات الخصوبة والذي بدأ في أواخر الستينات مع تسارع نسق انخفاض وفيات الرضع التي تراجعت من ١٥٠ في الألف سنة ١٩٦٨ إلى ٣٠ في الألف سنة ١٩٩٥ وإلى أقل من ٢٠ في الألف سنة ٢٠٠٦ في ذات الوقت الذي تراجع فيه المعدل الإجمالي للخصوبة من ٧,٢ طفلا إلى ٢,٠٣.

أما عن نسبة الوفيات العامة فقد تراجعت بدورها من ٢٠ في الألف سنة ١٩٥٥ إلى ٥,٥ في الألف سنة ٢٠٠١ إلى ٦ في الألف سنة ٢٠٠٦. ويعكس انخفاض وفيات الرضع التطوّر المسجل في الميادين الصحيّة (الولادة الآمنة والتطعيم الشامل) و في ظروف العيش والتغذية.

تطور معدّل الوفيات العامة ووفيات الرضّع (في الألف)

	١٩٦٨	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦
الوفيات العامة	١٥	٥,٨	٥,٥	٦
وفيات الأطفال	١٥٠	٣٠	٢٦	١٩,٨

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ألف- الخصوبة

حتى بداية الستينات، عرفت تونس، كسائر الدول العربيّة، خصوبة مرتفعة وصفت بالطبيعيّة اقترنت بانتشار الزواج المبكر. ولم نشهد أول بوادر التحول في الخصوبة إلاّ في أواسط الستينات. وقد تواصل بنسق سريع جدّا إذ أن المعدل الإجمالي للخصوبة وصل في ٤٠ سنة فقط إلى مستويات قريبة من تلك التي تعرفها الدول الأكثر تقدما فانتقل من ٧,٢ طفلا للمرأة الواحدة سنة ١٩٦٦ إلى٢,٠٣ طفلا سنة ٢٠٠٧ وهو بذلك أدنى مستوى بالدول العربيّة و الإفريقية، ولا شيء يؤكد أنه سيستقر في نفس هذا المستوى إذ أن عديد العوامل تدفع لاعتقاد بأن الخصوبة ستواصل انخفاضها إلى ما دون ذلك على غرار ما حصل بأوروبا.

للإشارة فإن المعدل الإجمالي للخصوبة قد انخفض في عدد من جهات تونس (ولايات) إلى ما دون ٢ طفلا.

وبالرغم من أن تراجع الوفيات العامة وخاصة وفيات الأطفال يبقى عنصراً رئيسيّا في انخفاض الخصوبة مثلما سبق بيانه، فإن هذا الأخير يتأثر بعديد العوامل والمتغيرات الهامة الأخرى الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعقائدية، وهو ما دفع عديد الدول لوضع سياسات للسيطرة على الخصوبة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية، وقد التحقت بها تونس سنة ١٩٦٦. إلاّ أننا بقينا ننتظر أواخر الثمانينات لنرى الأثر الهام لبرنامج تنظيم الأسرة على انخفاض الخصوبة بعد أن ساهمت عوامل أخرى، خلال العقدين السابقين لتلك الفترة نذكر منها:

- الدعم السياسي والمنظومة التشريعيّة المساندة

- انخفاض الوفيات العامة ووفيات الرضع بفعل التطور الطبي في العالم والسياسة الصحية الوطنيّة
- اعتماد استراتيجيّة للإعلام والتثقيف والاتصال تجاوزت هياكل البرنامج إلى فضاءات وأطر عامة وقطاعية ساهمت في نشر ثقافة الإنجاب المعتدل والمسؤول

بروز بعض مظاهر الحداثة في الأسرة مواقفا وسلوكا وارتفاع نسب التحضر

- التغيرات التي طرأت على منظومة الزواج وتأخره وارتفاع نسب العزوبة
- الاستثمار في الموارد البشرية : تعميم التعليم ثم إجباريته، التغطية الصحيّة الوقائية والعلاجية الشاملة.
- النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها من ممارسة كاملة لحقوقها ورفع كل أشكال التمييز عنها.

تطوّر المعدل الإجمالي للخصوبة 1966 -2007

السنة	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧
المعدل	٧,٢	٦,٠	٥,٨	٥,٣	٤,٥	٣,٤	٢,٩	٢,١	٢,٠٢	٢,٠٣

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتعتبر الإرادة السياسية التي تترجم إلى سياسات وبرامج ومؤسسات وإجراءات أحد المفاتيح الضرورية في كل ما سبقت الإشارة إليه. وتلك أيضا من الدروس المستفادة من النموذج التونسي الذي أدرك أصحاب القرار فيه مبكرا العلاقة بين التنمية الشاملة والمتواصلة من جهة والوضع الديموغرافي في كل مكوناته الكميّة والنوعية من تخفيض لمستوى الوفيات إلى ضغط على الخصوبة مرورا بتحسين الأوضاع الصحيّة والسيطرة على حركات الهجرة الداخليّة والخارجية ونشر التعليم خاصة بين الإناث ودفع التشغيل عن طريق السياسات والبرامج الاقتصاديّة المنتجة والتقليص من الفوارق بين الجهات والحدّ من الفقر ومظاهره إلخ..من جهة أخرى. أي أن النموذج التونسي جسّم ما وقع الاتفاق حوله خلال مؤتمر "بوخارست" بأنه لا يمكن الخروج من دائرة التخلف دون السيطرة على النمو الديموغرافي العشوائي. كما أنه من الاستحالة بمكان التغلب على الإشكاليات والتحديات الديموغرافية دون تنمية اقتصادية واجتماعية. ولإقرار ذلك وتحقيقه لا بدّ من عزيمة سياسة و فعل إرادي واضح وإيجابي ومتواصل من أصحاب القرار وواضعي المخططات والسياسات.

من ناحية أخرى أكدّت مختلف الدراسات أن العلاقة بين وضع المرأة في أي مجتمع والسيطرة على الخصوبة، مؤكّدة ومتينة. ويقوم المثال التونسي خير شاهد على ذلك، إذ إضافة إلى كونه كان التمثّل الأبرز للتحولات المجتمعيّة خلال الأربعة عقود الماضية (أي منذ الأشهر الأولى لعهد الاستقلال وصدور مجلة الأحوال الشخصيّة ١٩٥٦) فقد كان وضع المرأة أيضا الإطار الثقافي والاجتماعي الذي تنزّل فيه البرنامج التونسي لتنظيم الأسرة ووجد فيه الظروف الملائمة والداعمة لتواصله ونجاحه. بل إن التوازي ثابت وواضح بين نجاح البرنامج من ناحية وما يسجله وضع المرأة من خطوات نحو التطوّر والحداثة في التعليم والمشاركة والاستقلالية الماديّة والذاتيّة وامتلاك القرار وغيرها.

ومثلما أشرنا، ساهم تأخر سن الزواج في تراجع الخصوبة إذ تنامت نسبة العزوبة في كل الفئات العمرية و لدى الجنسين بصفة ملحوظة وسريعة سواء في الحضر أو في الريف

دون فوارق تذكر. فقد تأخّر معدل الزواج الأول من ١٩,٥ سنة عام ١٩٦٦ لدى الإناث و ٢٦,٣ سنة لدى الذكور بفارق عمري يساوي ٦,٨ سنوات بين الجنسين، إلى ٢٩,٦ سنة للإناث و ٣٢,٣ للذكور في سنة ٢٠٠١ بفارق ٣ سنوات فقط بينهما (المسح التونسي لصحة الأسرة ٢٠٠١).

وشمل ارتفاع نسبة العزوبة كل الفئات العمريّة المعنيّة، إذا بلغت لدى الإناث في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة ٨٥ % سنة ٢٠٠٦ (المسح متعدّد المؤشرات) مقابل ٨٠,٤ % سنة ٢٠٠١ (م.صحة الأسرة). و تحولت خلال نفس الفترة لدى الفئة العمرية ٣٠-٤٩ سنة من ١٦ % إلى ٢٠,٨% . وسوف تكون لذلك تبعاته الديمغرافية و الصحيّة و الاجتماعيّة التي سنتعرض لبعضها لاحقا وتستوجب التعمق في الدراسة والتحليل والاستعداد لما قد يبرز من تحديات وإشكالات وظواهر.

تطوّر العزوبة لدى الإناث وحسب الفئة العمرية
١٩٦٦-٢٠٠٦

الفئة العمرية	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠٠١	٢٠٠٦
١٥-١٩	٨١	٩٣,٧	٩٣,١	٩٧	٩٨,٧	٩٩,٢
٢٠-٢٤	٢٧	٥١,٥	٥٨,٨	٧٢,٣	٨٥,٣	٨٨,٤
٢٥-٢٩	٨,٧	١٧,٣	٢٤,٦	٣٧,٧	٥٣,٩	٦٥
٣٠-٣٤	٣,٩	٥,٨	٩,٧	١٨,١	٣١,٧	٣٧,٥
٣٥-٣٩	٢,٤	٢,٦	٣,٨	٨,٩	١٤,٨	٢٠
٤٠-٤٤	١,٨	١,٧	٢,٢	٤,٧	٨,٩	١٣,٥
٤٥-٤٩	١,٥	١,٦	١,٦	٢,٣	٣,٩	٧,٣

المصدر:المعهد الوطني للإحصاء - ديوان الأسرة و العمران البشري

باء- الهيكلة السكانية

كل هذه العوامل وما عرفته من تغيرات جذرية وسريعة تجسمت في المراحل التي مرت بها الهيكلة السكانيّة للمجتمع و ما طرأ على الهرم السكاني من تحوّل شمل كل فئاته إلى درجة أن شكله لم يعد له من الهرم إلا الاسم. ولئن كانت التغيّرات في الفئات العمرية حقيقة وواقعا يشمل كل المجتمعات و البلدان بدون استثناء مع اختلاف في الحجم والنسق، فإن السرعة في ذلك هي السمة التي ميّزت النموذج التونسي. وقد اتبع الهرم السكاني في تغيّره المسار التقليدي المتمثّل في التقلّص التدريجي للقاعدة مع تضخم للفئات النشيطة وتطوّر أقل وزنا للأعلى .إذ تدنت نسبة من هم دون ١٥ سنة من ٤٦,٥ % سنة ١٩٦٦ إلى ٣٩,٧ % سنة ١٩٨٤ إلى ٢٦,٧ % من مجموع السكان سنة ٢٠٠٤ (إحصاء ٢٠٠٤)، فيما تراجعت نسبة من هم دون الخامسة من العمر سنة ٢٠٠٤ إلى أقلّ من النصف عما كانت عليه سنة ١٩٦٦ منتقلة من ١٨,٦ % إلى ٨,١ % . في المقابل تطوّرت بصفة ملحوظة نسبة الفئات النشيطة ١٥-٥٩ سنة من ٤٨ % إلى ٦٤ % خلال نفس الفترة. أما عن نسبة من هم فوق ٦٠ سنة فقد تطورت بدورها بصفة كبيرة من ٥,٥ % إلى ٩,٣ % ولكن عددهم يبقى إلى حدّ الآن غير كبير نظرا لأنهم يمثلون الأجيال التي تعرّضت سابقا لمستوى عال جدّا من وفيات الرضع والأطفال.

ويقدّم لنا مؤشرا"متوسط العمر" و"العمر الوسيط" صورة عن مدى تطوّر الهيكلة العمرية للسكان وما نتج عنه من تقدم في السنّ لسكان البلاد من خلال احتساب معدّليهما عبر مختلف فترات الإحصاء.

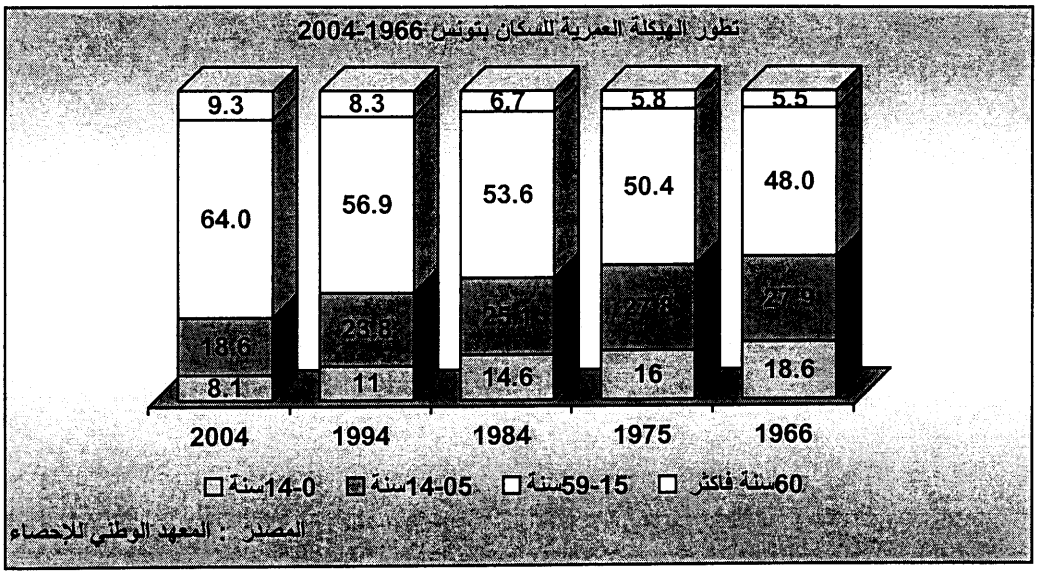

متوسط العمر والعمر الوسيط

السنة	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠٠٤
متوسط العمر	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٥,١	٢٧,١	٢٩,٥
العمر الوسيط	١٧,٣	١٨,٢	٢٠,٠	٢٢,٩	٢٥,٤

لقد بلغت تونس اليوم المرحلة الأخيرة من تحولها الديموغرافي بنسب ولادات وخصوبة منخفضة وربح بـــ ٢٠ سنة في مؤمل الحياة عند الولادة في ظرف ثلاثة عقود. وقد تطلّب تضاعف عدد السكان ٣٠ سنة بين ١٩٦٦ و ٢٠٠٠ ولن يتضاعف مجدّدا إلاّ بعد ٦٥ سنة .

إن من الاستنتاجات الهامة في المثال التونسي أن التحوّل الديموغرافي فيه قد تنزل في جزء هامّ منه، وعلى عكس كثير من الدول النامية، ضمن سياق تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة، ولم يستند فقط إلى انخفاض الوفيات والثورة العلميّة والتقنيّة في عالم الطب والرعاية الصحيّة. وهذا ما تقوم شاهدا عليه التوجهات والسياسات المعتمدة ومجالات التشريع والتعليم والمرأة وإصلاح المنظومة الاقتصادية وتوفير الخدمات والبرامج الخصوصية المؤثرة.

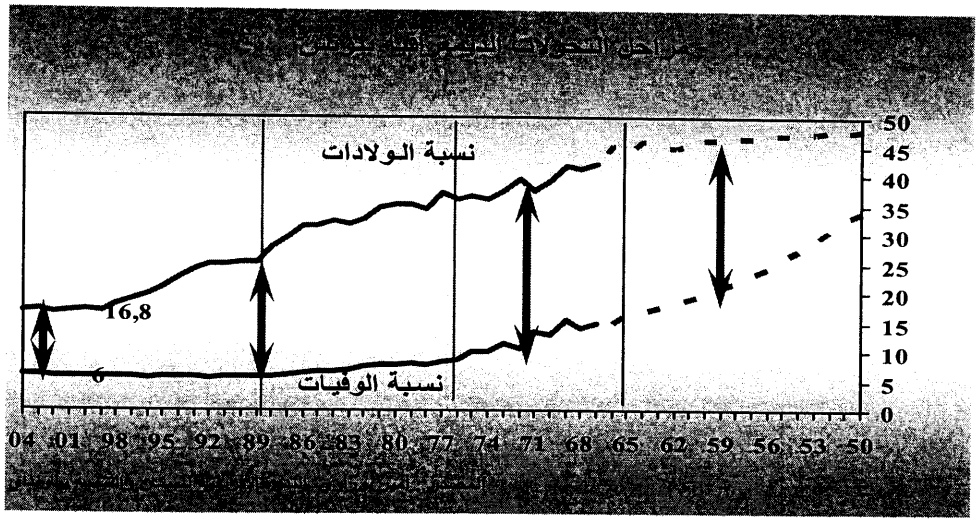

جيم- ثنائية السكان والتنمية

لقد أصبحت معادلة السكان والتنمية والعلاقة الجدليّة بينهما أمرا محسوما لدى الجميع رغم اختلاف الرؤى والتحاليل حول طبيعة تلك العلاقة وصيرورتها والراجع أساسا إلى اختلاف المرجعيات الفكرية والإيديولوجيّة.

ومهما كان منوال التنمية المعتمد فإن للتغيرات السكانيّة الكلاسيكيّة أي الحجم ونسق التطور والهيكلة والحراك ثـقلها وأثرها في عملية التنمية بكل مكوناتها. وسواء انخفضت الخصوبة أو لم تنخفض وتسارع نسق التغيرات الديموغرافيّة أو تباطأ فإنه لا يمكن التعامل مع التنمية بمعزل عن القضايا السكانيّة ومؤشراتها، فالعلاقة قائمة والأبعاد متشابكة .

ثالثاً- النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية: المسار النظري

يتفق الباحثون والمختصون في التخطيط على أن التحوّل الديموغرافي يوفّر في آخر مراحله فرصة فريدة لدفع التنمية الشاملة للدول وخاصة منها الدول النامية أو تلك التي أطلق عليها مصطلح" الدول الصاعدة". ويوضّح المسار التالي كيف يصبح المعطى الديموغرافي رقما فاعلا ورئيسيّا في الفعل التنموي إذا ما توفرت ظروف معينة ورافقته توجهات وسياسات ملائمة وضروريّة.

إن تضخم الفئات النشيطة لمجتمع ما، و تقلّص الفئات الدنيا (٠-٥/٥-١٠/٩-١٤ سنة) مع نمو بطيء للفئات العمريّة المتقدمة يوفر لكل مجتمع قوة افتراضية للإنتاج وخلق الثروات إذا ما توفر له شرطان أساسيّا وهما:

- تأهيل الموارد البشريّة عن طريق التعليم والتدريب وتأمين حالة صحيّة طيبة، واحترام الحقوق للجميع وتكريس ممارستها في الواقع وتمكين المرأة والشباب وتعزيز مشاركتهم في الحياة المجتمعيّة ورفع كل أشكال التمييز...
- تأهيل الاقتصاد و إصلاحه ووضع التشريعات الملائمة والآليات العمليّة والمؤسسيّة الدافعة وتطوير البنية التحتيّة وخاصة الاتصالية منها وتحديث المناهج والأساليب والانخراط ضمن الاقتصاد المعولم...

فإذا ما توفر ذلك يصبح الاقتصاد قادرا على خلق مواطن شغل جديدة وترتفع نسبة النشيطين المشتغلين كما تنمو القدرة التشغيليّة للاقتصاد أي توفر الفرص والظروف لفتح آفاق جديد تقليدية أو مستحدثة لبعث المؤسسات وتكثيف مواطن الشغل وبالتالي التخفيض من نسب البطالة خاصة لدى الفئات الشابة.

كل ذلك يفضي بالتأكيد إلى نمو الاستهلاك وبالتالي تنشيط السوق والاقتصاد الوطني بما يسمح أيضا بنمو الادخار الدافع إلى الاستثمار الداخلي في مشاريع ومؤسسات وأنشطة تخلق بدورها فرصا جديدة. و في صورة توجه السياسة العامة إلى استجلاب الاستثمارات الخارجيّة يكون للوضع الاقتصادي المريح والمتنامي دوره ومساهمته في تعبئة هذا الصنف من الاستثمارات الذي عادة ما تكون قدرته على التشغيل كبيرة من حيث العدد وتنوع الاختصاصات.

كل هذه المراحل تفضي إلى دفع التنمية الشاملة والتقليص من مستويات الفقر والاستجابة إلى حاجيات مختلف الفئات وتحسين نوعية الحياة. إلاّ أن تجسيم ذلك مرتبط بعناصر تكميليّة أخرى وتوجهات وسياسات لا بد من أن تتوفر وتتجسم في الواقع، من أهمها: توفر "الحكم الرشيد" وتكريس العدالة الاجتماعيّة واستتباب الأمن و السلم الداخليين وتمكين المرأة والشباب وتفعيل الحقوق وشمولية التنمية للفئات الأكثر هشاشة ولذوي الاحتياجات الخصوصيّة.

إن اتباع هذا المسار والمرور بمختلف مراحله ليس بالبساطة أو السهولة التي توحي بهما النظريات والأدبيات التنموية في المجال ولكن تجسيمه ممكن جدّا وبمستويات مرضية قد تختلف من بلد إلى آخر و من فترة إلى أخرى. وأكبر دليل على ذلك ما أصبح معلوما لدى الجميع من مدى استغلال بعض دول جنوب شرقي آسيا للفرص التي وفرها لها التحول الديموغرافي لمجتمعاتهم والتي ذهبت بعض الدراسات إلى اعتبار أن ٤٠ % من تنميتهم الاقتصاديّة و الاجتماعيّة راجعة إلى هذا العنصر.

رابعاً- المثال التونسي

مثلما رأينا في الجزء الأول من هذه الورقة أدركت تونس في وقت قصير نسبيّا المرحلة الأخيرة من تحولها الديموغرافي وأصبحت تواجه وضعا ديموغرافيّا واجتماعيا واقتصاديا جديدا يفرض التعامل معه بعمق وبكثير من التجديد وحسن التخطيط والاستشراف، وضعا يوفر لها فرصا لن تتكرر ويضعها أمام تحديات جديّة خطيرة العواقب إن لم تتجاوزها بمستويات تسمح بتجنب المضاعفات وتعقد الأوضاع. كيف تعاملت مع وضعها الجديد؟ هل توفقت إلى استغلال الفرص التي سعت إليها بسياستها السكانية المتبعة منذ ٥٠ سنة؟ هل مثّل التحول الديموغرافي بالنسبة إليها نافذة أو ممرا نحو الرفع من مستويات تنمية مجتمعها ، أم وضعها أمام وضع صعب لم تستطع تجاوز عقباته وتحدياته؟ إلى أي حدّ توصلت تونس إلى استغلال فرصتها ؟ ما هي خصائص السياسات العامة والقطاعية التي انتهجتها وما هي النتائج والمؤشرات التي حققتها؟

منذ البداية كان التعامل بين " السكان والتنمية" من زاوية التفاعل بين عنصري السكان والتنمية أكثر منه من زاوية إدماج خصائص الأول ضمن الثاني، أي أنه لم يقع تطويع منوال التنمية لخصائص السكان كما هي، بل كان الحرص كبيرا على أن يؤثر الواحد منهما في الآخر بحيث يحصل التغيير من الجانبين في ذات الوقت وبأنساق متقاربة. فالتجربة التونسيّة

لا تجيبنا عن السؤال التقليدي الذي كثيرا ما يطرح وهو: بين السكان والتنمية، أيهما السبب وأيهما الناتج؟ قد لا يكون هناك جواب محدّد أبدا.

ألف- الاستثمار في البشر

بما أن التعامل مع تحديات التحول الديموغرافي لا يكون عند المرحلة النهائية من هذا الأخير بل يجب الاستعداد لها مسبقا، وإتباعا للمنوال النظري الذي أوردنا فيما سبق، كان الاستثمار في الرأس المال البشري أولى خطوات تونس على طريق التنمية وواحدا من أبرز التوجهات الاستراتيجيّة التي اتخذت منذ فترة طويلة بالتوازي مع وضع اللبنات الأولى للسياسة السكانية وتواصلت مسايرة للتغيرات الداخليّة والعالمية. وخلال العشرين سنة الماضية عرف التوجه تطوّرا نوعيّا ذا قيمة تمثل أساسا في الإصلاح الجذري للمنظومة التعليميّة وفرض إجبارية التعليم بالقانون إلى سن ١٦ سنة وتنويع الاختصاصات والعمل على الملاءمة بين التكوين ومتطلبات السوق ومواكبة التحولات العلمية والتكنولوجية الحديثة. فبعد تعميم التعليم والإصلاح الأول للمنظومة سنة ١٩٥٨ جاء الإصلاح الجذري لسنة ١٩٩١ القاضي بإجباريته أولا، وبتصوّر جديد لمدرسة عصرية وبرامج متجدّدة تنمّى روح المبادرة وعقلية التحليل والفكر العلمي والتفتح على الثقافات وعلوم العصر. كما وضع إصلاح سنة ٢٠٠٢ الركائز لتثبيت المدرسة في محيطها الاقتصادي ودعم لا مركزيّة التعليم العالي.

واليوم نجد تونسيّا على أربعة يرتاد مؤسسة تعليميّة. وبلغت نسبة التمدرس لمن هم في سن السادسة من العمر ٩٩,١ % للجنسين مقابل ٩١,٥ % للإناث و ٩٨,٣ % للذكور سنة ١٩٨٧. كما تسجل نسبة التمدرس للفئة العمرية ٦-١٤ سنة مستوى عال بلغ ٩٥,٢ % سنة ٢٠٠٧ وهو ما يعبّر بأكثر وضوح عن أن تعليم الأبناء لدى الأسر التونسيّة وفي الوعي المجتمعي هو مسألة جوهريّة تحظى بأولوية مطلقة. وتضاعفت نسبة الذين بلغوا التعليم العالي من الفئة العمرية المعنية حوالي ٦ مرات مقارنة بما كانت عليه منذ ٢٠ سنة منتقلة من ٦ % إلى ٣٤,٣ %.

وإذا ما قرأنا هذه المؤشرات بمنظار مقاربة النوع الاجتماعي يبرز ارتفاع نسب الإناث من مجموع التلاميذ في التعليم الثانوي(٥٣,٣ %) و في التعليم العالي (٥٩ %). لقد خصّصت البلاد لهذه السياسة الإمكانات والاعتمادات المالية الضرورية لنجاحها منذ البداية. وتمثل الميزانية المخصصة لها اليوم ٧ % من الناتج الداخلي الخام. وقد أخذ في الاعتبار في كل مراحل الإصلاح الحديثة للمنظومة التربوية والتكوينيّة قدرتها على مواكبة علوم العصر وتقنياته و على تخريج محدثي مواطن الشغل لا طالبي مواطن الشغل وعلى تمتين الروابط بين المؤسسة التربوية (وخاصة الجامعات) والمؤسسة الاقتصادية.

وفي تقريره الأخير حول القدرة التنافسية في العالم صنّف المنتدى الاقتصادي العالمي لـDAVOS تونس في المرتبة ١١ من ضمن ١٢٥ دولة في مجال نوعية النظام التعليمي.

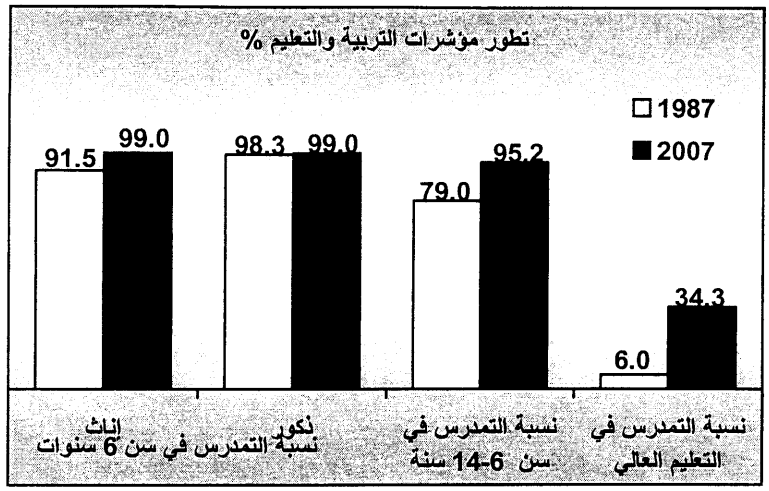

وفي جانب آخر من سياسة تنمية الموارد البشرية واعتبارا لأهمية صحة الأشخاص، باعتبارها حقا للجميع، في نوعية العيش أوّلا و في أثرها على المردود الاقتصادي العام ثانيا، أولت تونس هذا القطاع جهدا كبيرا فتميّز أساسا بـــ:

*تكوين الإطارات الطبيّة و شبه الطبيّة واعتماد اللامركزية في ذلك (٦ كليات للطب و طب الأسنان والصيدلة ومدارس عليا للصحة منتشرة على أغلب جهات البلاد) وهو ما وفّر طبيبا لكل ٩٧٠ ساكنا اليوم مقابل طبيب لـــ ٢١٩٣ ساكنا سنة ١٩٨٧.

*مراجعة الخارطة الصحيّة باستمرار وتقريب الخدمات من المواطن بحيث أصبح معدل المسافة الفاصلة بين مقر الإقامة و أقرب هيكل صحي عمومي لا تصل إلى ٥ كلم.

*تطوير البنية الأساسيّة الصحيّة العموميّة بخطوطها الثلاثة: الأساسية (الخط الأول) والوسطى (الخط الثاني) والجامعية (الخط الثالث).

*تنامي مساهمة القطاع الخاص سواء في مجال بعث المصحات : (١٠٠ سنة ٢٠٠٧ مقابل ٢٨ سنة ١٩٨٧) أو في ميدان صنع الأدوية الذي أصبح يغطي ٤٥ % من حاجيات البلاد.

*الاستفادة من التقنيات الطبية الحديثة التي يعرفها القطاع في العالم والتي يتسارع نسقها خلال السنوات الأخيرة.

*وضع برامج خصوصية للأمراض المستعصية والمزمنة والمستجدة (أمراض القلب والشرايين، السرطانات، الإيدز الخ...).

*إقرار مجانية العلاج للجميع بالنسبة للطب الوقائي ولبعض الأمراض المزمنة.

*وضع برنامج متكامل للصحة الإنجابية يحظى بالدعم السياسي وبالاستقلالية المالية والمؤسسية وهو مجاني للجميع ومتوفرة خدماته في كامل جهات البلاد.

*إصلاح منظومة التأمين على المرض

*وضع نظام لترصّد وفيات الأمهات.

ولتمويل كل ذلك خصصت الدولة اعتمادات ما فتئت تتطوّر إذ تضاعفت أكثر من ٤ مرات فيما بين ١٩٨٧ و ٢٠٠٧ منتقلة من ١٧٥ مليون دينار إلى ٧١٤ مليون دينار (٦,٣ % من الناتج الداخلي الخام).

باء- الحقوق والتمكين

لقد سايرت سياسة تنمية القدرات والنهوض بالموارد البشريّة، مراجعة عميقة للمنظومة التشريعيّة والمؤسسة ذات العلاقة إذ أحدثت عديد الآليات العمليّة وأقرت النصوص القانونيّة والترتيبيّة التي تفعّلها وتضمن تواصلها.

ولعل البارز في كل ذلك انتهاج مقاربة حقوق الإنسان في النص والممارسة عند التعامل مع قضايا التعليم والتكوين والصحة. كما اعتمدت نفس المقاربة في سياسة تمكين المرأة والشباب وتعزيز مشاركتهم.

إن وضع المرأة في تونس ما فتئ يتعزّز. ولن نستعرض النهضة التي عرفتها المرأة التونسيّة على امتداد خمسة عقود والمرجعيّة التشريعيّة التي صاحبتها ولكننا سنتوقف عند ما أقرّ وما وقع إنجازه خلال السنوات الأخيرة باعتبار مساهمة ذلك في تنمية الموارد البشريّة عامة والنسائية خاصة في إطار حسن استثمار الطاقات النسائية في عملية التنمية خلال مرحلة التحوّل الديموغرافي. لقد تميزت الجهود وتنوعت لمزيد النهوض بالمرأة ودعم تواجدها في مختلف أوجه الحياة وتعزيز حضورها في الفضاءات السياسية ومواقع القرار و في المحيط الاقتصادي مع إيلاء عناية خاصة للمرأة في الريف والنساء ذوات الاحتياجات الخصوصية. وبعد أن مارست حقها كاملا وبتميّز في التعليم والارتقاء فيه إلى أعلى الدرجات متقدمة في كل المراحل على الذكور توجهت الجهود والآليات والبرامج إلى إدماجها اقتصاديا ودعم دورها كفاعل اقتصادي. و غدّى كل ذلك لديها الطموح المشروع لتدعيم حضورها وتأثيرها في مواقع القرار والمسؤولية و في تكريس حقوقها ومبادئ تكافؤ الفرص والقضاء نهائيا على كل أشكال التمييز مهما كانت ضئيلة في النص والممارسة. لقد توقفت السياسات المتبعة في تحقيق مستوى هام من إدماج المرأة في حركة التنمية بعد أن توفرت لها كل السبل والأطر والضمانات لممارسة حقوقها على كل الأصعدة وبعد أن رفعت من أمامها حواجز ثقافيّة واجتماعية وفكريّة كانت كفيلة بعرقلة مسيرتها، فنجد اليوم:

- نسبة تمدرس عالية جدّا (٩٩ % :٦ سنوات)
- ٥٣,٣ % من تلاميذ التعليم الثانوي و ٥٩ % من الطلبة في الجامعات هن فتيات
- مؤمل الحياة عند الولادة للإناث: ٧٥,٣ سنة
- ٧ نساء في الحكومة
- النساء يمثلن أكثر من ربع السكان النشيطين
- عدد النساء صاحبات مؤسسات اقتصاديّة: ١٨٠٠٠ امرأة
- تمثل المرأة :٢٢,٧ % من أعضاء مجلس النواب، ٣٢ % من المجالس الجهوية، ٢٧,٤ % من المجالس البلدية ، ٢٥ % من المجلس الدستوري ، ٤٠ % من أساتذة التعليم العالي،٤٢ % من الأطباء،٢٩ % من القضاة...

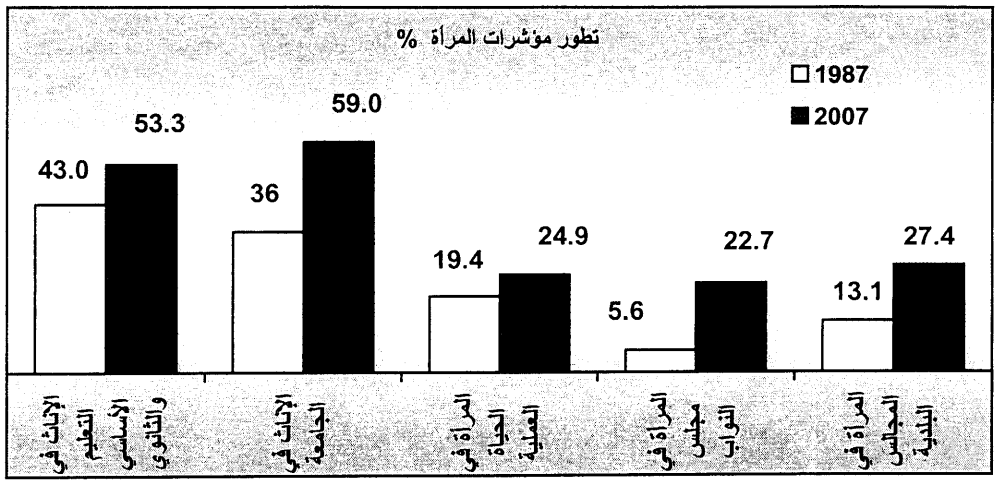

جيم- الشباب

أما عن الشباب الذين يمثلون حجما ديموغرافيا كبيرا في المجتمع التونسي بلغ حوالي ٣٠ % بالنسبة للفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة رغم السياسة الناجحة جدّا لمراقبة الخصوبة وتنظيم الأسرة، فإن المبادرات والمشاريع الموجهة إلى النهوض بقدراتهم وتأهيلهم قد تكثفت خلال السنين الأخيرة مع تضخم عدد خريجي الجامعات وبروز قضية التشغيل كأكبر تحّدي وأكثره تأثيرا ومع الهجمة القوية والسريعة لكل تمثّلات العولمة ورموزها وخاصة منها الاقتصادية والثقافية والحضارية. لقد تركزت السياسات والبرامج على قضيتي التشغيل والمشاركة.ولئن سنتعرض إلى المحور الأول لاحقا فمن المهم الإشارة إلى تعدّد المبادرات لتطوير مشاركة الشباب في الفعل المجتمعي بعد أن أبرزت كل الدراسات المنجزة في الغرض أن هذه الفئة لا تزال تنأى عن المساهمة في حركات المجتمع المدني ونسيجه وفي الحياة السياسيّة ومواقعها وتتواجد باحتشام كبير في الفضاءات الثقافيّة والشبابيّة القائمة.

ويعتبر ميدان الشباب وقضاياه من أكثر الميادين دقة وحساسية نظرا لم يعرضه من مواقف وسلوكيات وتحديات على مستوى القيم والاختيارات تستوجب كثيرا من الدرس والتحليل والتعامل معها بعمق وواقعيّة. وسوف نتعرض لذلك في الجزء الخاص بالتحديات من هذا البحث.

يعتبر المنوال التونسي للتنمية أن القدرات البشريّة هي أهمّ عنصر من عناصر الإنتاج فهي محرك التنمية الاقتصاديّة وقوامها.ومهما بلغ التطور التكنولوجي والمادي من تقدم يبقى العنصر البشري القاعدة الأساسيّة ومصدر كلّ فعل اقتصادي تنموي. كما أصبحت المعرفة مصدرا أساسيا للنموّ، اعتبارا لدورها في تطوير القدرات البشريّة والرفع من مردوديتها وجعلها مواكبة للتطوّر الذي تعرفه مختلف قطاعات الإنتاج. وبذلك أصبحت المعرفة والذكاء من أهم عوامل الاندماج في الاقتصاد العالمي ولاسيما الاقتصادي الجديد.

وقد أبرزت بعض الدراسات في المجال أنّ انعكاس الاستثمار في الرّأس المال البشري على النمو الاقتصادي هي ثلاثة أضعاف انعكاس رأس المال المادي، وأنّ كل زيادة في مهارة وكفاءة القوى العاملة ينجم عنها دعم وتمتين للنموّ الاقتصادي. وبينت نتائج دراسات أخرى

بالخصوص أنّ قرابة ٥٥ % من الفوارق في النموّ الاقتصادي بين بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة سببها الرئيسي هو التباين والتفاوت في القدرات والمهارات والكفاءات للبلدان.

دال- تأهيل الاقتصاد وتنشيط السوق

إن اقتناص الفرصة الديموغرافيّة وفتح نافذتها على أكبر زاوية ممكنة رهين عدّة عوامل مترابطة ومتزامنة في معالجتها وتخضع لجدليّة العلاقات في تفاعلها وتداعياتها. ولئن كانت "التنمية البشريّة عمليّة تغيير مخطط هدفها الأساسي توسيع الخيارات الإنسانية التي تتعزّز حينما يكتسب الناس القدرات" فإن هؤلاء الناس في حاجة إلى أن تتاح لهم الظروف والفرص لاستخدامها. فلا تنمية شاملة بدون توازن بين القدرات والفرص.أي بين العنصر البشري الفاعل والمنتج وبين مكونات المنظومة الاقتصادية وآلياتها ومناهجها. فجل المؤشرات التنموية متصلة بخصائص السكان الصحيّة والمعرفيّة والمدنيّة وبمستوى التمكين الذين يتحركّون ضمنه.

وليس دقيقا ما يذهب إليه البعض من أن التحوّل الديموغرافي يشجّع النمو الاقتصادي ويدفعه. ولكن الأكثر دقة وواقعية هو أن التحوّل الديموغرافي يوفر الظروف الملائمة والمساندة للتنمية الاقتصاديّة، فما على السّاسة والمخططين وأصحاب القرار إلاّ أن يغتنموا هذه الفرصة ويتدخلوا بالسياسات الملائمة والبرامج العمليّة الفاعلة والآليات الداعمة والحكم الرشيد حتى تكتمل المعادلة وتتحقق الغاية.

لقد برز في المثال التونسي، مثلما سبق ذكره، الحرص على تنمية الموارد البشريّة عن طريق التعليم والتدريب و الصحة وتمكين المرأة وتعديل التشريعات وبناء مجتمع المعرفة باعتبار أن ذلك استثمار مزدوج الأبعاد: اجتماعي إنساني واقتصادي مربح. مع ذلك عرف المشهد الاقتصادي حركة إصلاحيّة كبرى تتواصل منذ عشرين سنة تهدف إلى تخليصه من رواسب الأنظمة الاقتصادية المنغلقة والمحميّة وتنشيط دواليبه وتنويع مخرجاته والرفع من نسق الاستثمار وتحسين قدرته التنافسيّة وانخراطه ضمن الاقتصاد المعولم بما يسمح بخلق مواطن الشغل وتحسين الدخل الفردي وتطوّر الاستهلاك والادخار.

لقد تعدّدت عمليات الإصلاح وتعديل النصوص القانونيّة والترتيبيّة لإثرائها وتحقيق ملاءمتها للواقع وتحدياته بهدف الرقي بالاقتصاد وتعزيز اندماجه في الدورة العالميّة وضمان التوازنات الجمليّة وتجسيم إرساء اقتصاد المعرفة ودفع التنمية المحليّة وخاصة بالمناطق ذات الأولوية التي تسجل المؤشرات بها تأخّرا مقارنة بالمستويات الوطنيّة.

لقد تم ضبط الأهداف والأولويات المرسومة لمنوال التنمية على خلفيّة عديد العناصر والمحدّدات لعل من أبرزها التحول الديموغرافي والرهانات التي يطرحها والفرص التي يوفرها، وعلى ضوء التحولات والتغيّرات الحاصلة والمرتقبة داخليّا وخارجيّا.إن خلق مواطن الشغل بما يسمح باستيعاب فئات جديدة من طالبيه وخاصة من حاملي الشهادات العليا ومن الشباب ذوي الاختصاصات المختلفة والطموحات الكبيرة استوجب العمل على تسريع نسق النموّ وتعميق الإصلاحات الاقتصاديّة وتطوير هيكلة الاقتصاد وتحسّن قدرته التنافسيّة بما ييسّر اندماجه في المحيط العالمي. ومن الأهداف الوسيطة التي عمل المخططون على

تحقيقها: الرقي بالادخار والتقليص من المديونيّة والتحكم في التضخم فضلا عن ترشيد استغلال الموارد الطبيعيّة.

فهل توفقت تونس إلى تحقيق كل ذلك و إلى أي مستوى وبأي نوعيّة وحسب أي أسلوب؟
إن مختلف المؤشرات، سواء منها ذات المصدر الوطني أو التي تنشرها الجهات الإقليمية والدوليّة المختصّة في تقاريرها، تشير إلى عديد الإيجابيات التي تحققت خلال السنوات الماضية.

لقد كانت تونس أوّل بلد من الضفة الجنوبيّة يمضى مع الاتحاد الأوروبي اتفاقيّة الشراكة التي تفضي في آخر مراحلها إلى إنشاء منطقة تبادل حرّ بين تونس و أوروبا الاتحادية وذلك سنة ١٩٩٥.إلاّ أن الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ هي التي شهدت إقامة الأسس الرئيسيّة والداعمة لاقتصاد تونس كما هو اليوم: وذلك عبر سلسلة الإصلاحات الجوهريّة والتحرير شبه الكلي للاقتصاد وإعدادها لمواجهة المنافسة الأوروبية والعالمية في المنتجات والخدمات. وبالرغم من تداعيات الأزمات العالمية على اقتصادياتها وخاصة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما انجرّ عن الصراعات الإقليمية من ارتفاع مهول لأسعار الطاقة التي يستورد البلد قسما كبيرا من احتياجاته منها، فإن المؤشرات الاقتصاديّة التي سجلتها تونس خلال العشرين سنة الماضية لا علاقة لها البتة بما نلاحظه لدى الدول النامية:

*لقد تسارع نسق نمو الناتج المحلي الإجمالي بصفة ملحوظة منذ سنة ١٩٨٧ دون انقطاع ليتضاعف حجم الناتج أكثر من ٦ مرات.
*بلغ معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٤,٣ % فيما بين ١٩٨٧-١٩٩٧ و ٥ % خلال العشرية ١٩٩٧-٢٠٠٧.
*ساهمت الإصلاحات والسياسات المعتمدة في تحسين محيط الأعمال وتطوير منظومة التمويل وتحديث البنية الأساسيّة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز آليات الإحاطة بالباعثين والمستثمرين في تطوّر حجم الاستثمارات الجملية من ١٧٨٩ مليون دينار سنة ١٩٨٦ إلى حوالي ١٠,٠٠٠ مليون دينار سنة ٢٠٠٧.
*بلغت نسبة استثمار القطاع الخاص سنة ٢٠٠٧: ٥٧,١ % من مجموع الاستثمارات
*فاقت الاستثمارات الخارجيّة المنجزة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ التقديرات المرسومة إذ بلغت ٥٤٨٤ مليون دينار وهو ما يمثل ٣,١ % من الناتج المحلي الإجمالي.
*تطوّرت الصادرات خلال العشرين سنة الماضية بمعدّل يفوق ١٢ % سنويّا
*تراجع عجز الميزانيّة في حدود ٢,٩ % كمعدّل
*انخفضت نسبة التداين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي من ٥٦,٢ % سنة ١٩٨٧ إلى ٤٥,٦ % حاليا.
*يمثل قطاع الخدمات وقطاع الصناعة ٨٦ % من الناتج المحلي الإجمالي (٥٩,٨ % للخدمات) وهو مؤشر على النقلة النوعية التي عرفها الاقتصاد التونسي.
*حققت البلاد اكتفاءها الذاتي في الغالبيّة العظمى من المواد الغذائية.
*مثّلت الصادرات أكثر من ٥٠ % من الناتج المحلي الاجمالي٩٠ % منها مواد مصنّعة، وهو ما يترجم عن القفزة الهامة التي تعرفها القطاعات ذات القيمة المضافة.
*يعرف قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية تطوّرا سنويّا بحوالي ٣٠ % وهو ما جعل تونس في صدارة الدول العربيّة والإفريقية المصدّرة للبرمجيات وللذكاء الاصطناعي رفقة الأردن وجنوب إفريقيا (سنة ٢٠٠٧ سيتخرج من الجامعات التونسيّة ١٢ ألف مهندس)

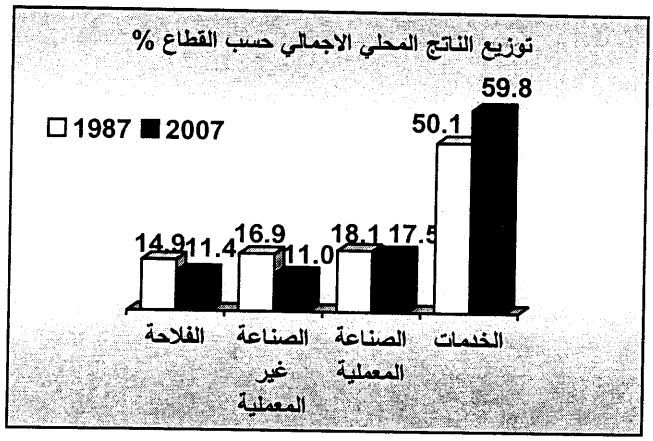

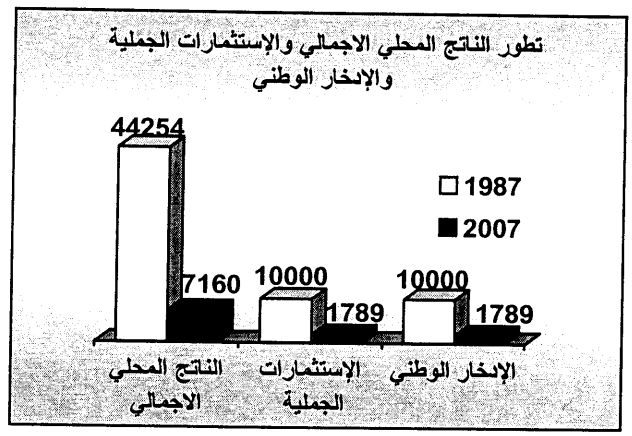

تطور هيكلة الصادرات

	١٩٨٦	٢٠٠٦
صادرات الخيرات والخدمات بالأسعار الجارية(مليون .د)	٢,١٤٦,٣	٢٢,٤٠٧
نسبة صادرات المواد المصنعة من مجموع الصادرات %	٦٢	٨٦
نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي %	٣٤,٧	٥٠,٧
عدد المؤسسات ذات المساهمة الأجنبيّة العاملة بتونس	٤٠٢	٢,٨٠٣

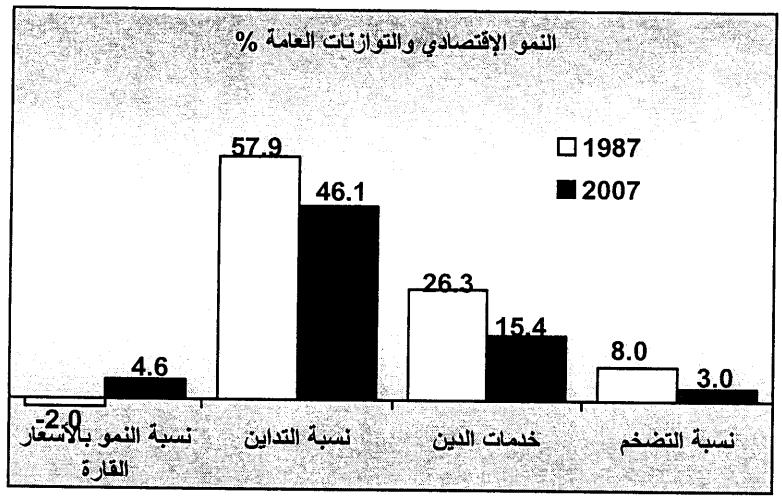

هاء- مردود النمو الاقتصادي

١- التشغيل

إن التحدّي الأكبر الذي واجهه المخططون وواضعو السياسات في تونس في أواخر القرن الماضي أي مع دخول البلاد المرحلة الأخيرة من تحولها الديموغرافي هو التشغيل، خاصة وأن طالبو الشغل الجدد أصبحوا يختلفون عن سابقيهم من حيث المستوى العلمي والتخصصات ومن حيث انتظاراتهم. فهم لا يطالبون بمورد رزق فقط بل ينشدون شغلا يتوافق مع مستوياتهم العلمية ومع تخصصاتهم ويوفر لهم فرص الترقي وتحقيق الطموحات. فالمسألة لم تعد خلق مواطن رزق بل هي أكثر تعقيدا وصعوبة من ذلك، وهي تفترض توافقا بين التعليم والتكوين من جهة ومتطلبات السوق من جهة أخرى سواء من حيث الكمّ أو من حيث الكيف، لذلك جعلت الدولة " التشغيل" أولويتها المطلقة.

طبيعي أن تتحسن أغلب مؤشرات التشغيل بالرغم من ارتفاع الطلبات الإضافية للشغل في هذه المرحلة الأخيرة من التحول الديموغرافي وتزايد عدد حاملي الشهادات العليا الذي بلغ ٤١,٦ ألف سنويّا من مجموع ٨٠ ألف من طالبي الشغل سنويّا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ وسيتواصل الضغط على سوق الشغل إلى حدود سنة ٢٠١٢ ليبدأ في التراجع النسبي والتدريجي بعد ذلك بفعل تدنّي الخصوبة المسجل خلال الفترات السابقة.

إضافة إلى تطوير منظومتي التعليم والتكوين وتأهيل الموارد البشريّة والإصلاحات الاقتصادية العديدة، تكثّفت المبادرات والبرامج والآليات الخصوصية للرفع من نسق إحداث مواطن الشغل والتقليص من البطالة مثل البنك التونسي للتضامن (١٩٩٨) ونظام القروض الصغرى (١٩٩٩) والصندوق الوطني للتشغيل (٢٠٠٠).لقد بلغ المعدّل السنوي لمواطن الشغل المحدثة ٧٤,٤٠٠ خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ مسجّلا تطوّرا هامّا ونوعيّا عما كان عليه قبل ذلك، وهو ما مكّن من تغطية الطلبات الإضافية للشغل بنسبة ٩٢ % خلال نفس الفترة وهو مستوى لم يحققه الاقتصاد التونسي من قبل. ومنذ بعثه سنة ١٩٩٨، قام البنك التونسي للتضامن بتمويل أكثر من ١٦٠ ألف مشروع صغير في شتى الأنشطة الاقتصاديّة كما شملت تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ أكثر من ٧٦ ألف حامل لشهادات عليا سواء بإعادة التكوين أو بالتمويل .

لقد تمكنت تونس بفضل ما اعتمدته من سياسات وما وضعته من برامج وآليات في السنوات الأخيرة من الصمود أمام ضغوطات الشغل التي أفرزها التحول الديموغرافي بل استثمرت جانبا هاما منها فتقلّص معدّل البطالة العامة (١٥-٥٩ سنة) إلى حوالي ١٤ %.

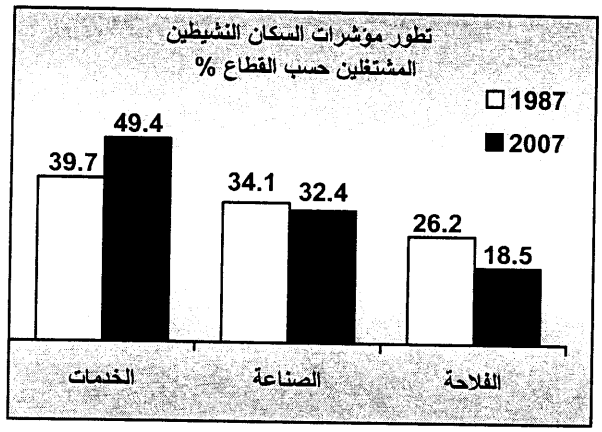

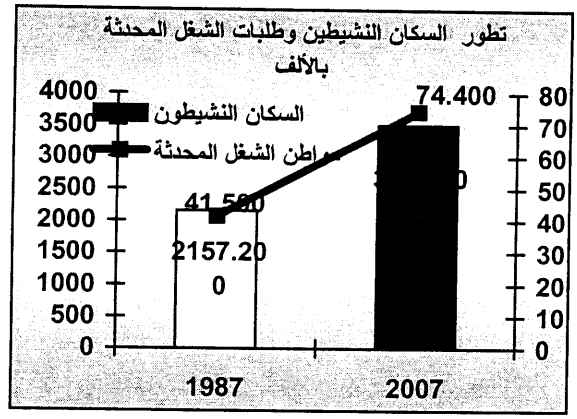

٢- مستوى العيش والوضع الاجتماعي

طبيعي أن ينعكس هذا الوضع على مستوى عيش المواطنين ونوعيته. فقد شهد معدل الداخل الفردي تطوّرا متواصلا بنسبة ٧,٣ % سنويّا منذ سنة ١٩٨٧ منتقلا من ٩٦٠د إلى ٤٢٩٥ د (١ دولار = ١,٢٤ دينار).هذا إضافة إلى إرساء شبكة للوقاية الاجتماعيّة مكّنت من مضاعفة حجم التحويلات الاجتماعيّة إلى أكثر من ٥ مرات أي بما يمثل ١٩ % من الناتج المحلّي الإجمالي وهو ما يعني أن كل أسرة تونسيّة تنتفع حاليا بمعدل شهري إضافي غير مباشر بقيمة ٢٧٧ دينارا (حوالي قيمة الأجر الأدنى). لقد ساهم كل ذلك، بمساعدة التحكم في التوازنات المالية و في نسبة التضخم، في تدعيم القدرة الشرائية للمواطنين.وكان لتوسع مظلة التغطية الاجتماعية وشمولها لأغلب الفئات الناشطة الأثر الإيجابي في تحسن مستوى العيش، إذ بلغت هذه النسبة ٩٠,٤ % سنة ٢٠٠٧ مقابل ٥٣,١ % سنة ١٩٨٧.بكل ذلك تقلصت نسبة الفقر حسب المقاييس الدولة المعتمدة في المجال من ٧,٧ % سنة ١٩٨٧ و ٦,٢ % سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٨ % سنة ٢٠٠٦.إن الطبقة المتوسطة في المجتمع التونسي أصبحت اليوم هي الغالبة بنسبة ٨٠ % من السكان.كما أن ٧٧,٤ % من الأسر مالكة لمنازلها.واستنادا إلى تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشريّة الذي يعتبر مؤشّرها مقياسا لتقييم تطور الرفاه وتحسين أوضاع السكان، توصلت تونس إلى أن تكون من ضمن ٢٠ دولة في العالم حققت تقدما سريعا في التنمية البشريّة وهو ما جعلها تتقدّم في الترتيب من المرتبة ٩٧ سنة ٢٠٠٢ إلى المرتبة ٨٩ سنة ٢٠٠٥.

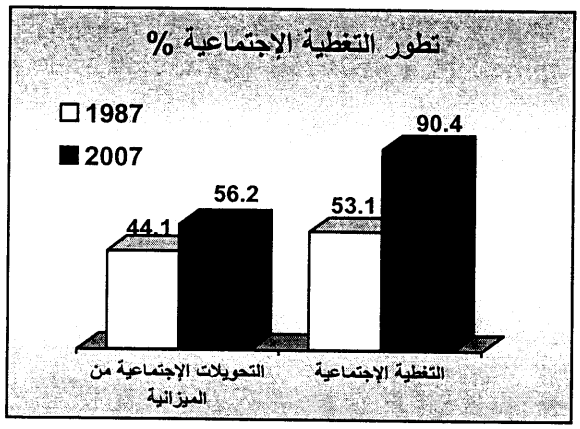

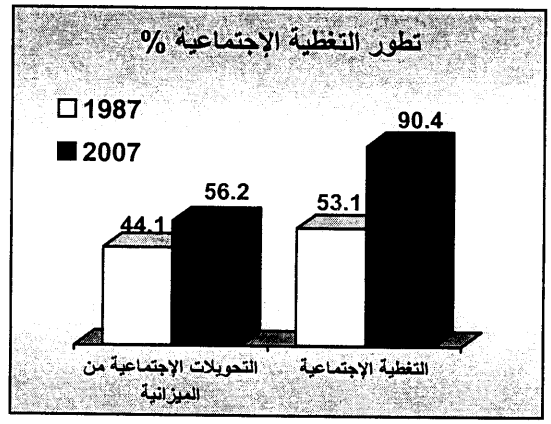

بعد هذا هل يمكن الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في البداية؟ هل أحسنت تونس استغلال فرصتها التاريخيّة و إلى أي حدّ؟ ما هي المعوقات التي قد تكون حالت دونها واستثمار الهبة الديموغرافية التي توفرت لها ولن تعاد؟ ما هي التحديات التي ستواجهها مستقبلا بفعل التحولات الديموغرافيّة والاجتماعية التي ستميّز المرحلة المقبلة؟

على ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعيّة التي تحققت في تونس خلال السنوات الأخيرة و هي مؤشرات تتصف بقسط كبير من المصداقيّة باعتبار إما صدورها عن هيئات دولية وإقليمية مختصة أو حصل حول أغلبها توافق بين هذه الأخيرة وما تصدره الجهات الإحصائية الرسميّة الوطنيّة، يمكن القول بأنها استغلت التحوّل الذي طرأ على تركيبتها الديموغرافيّة بمستويات طيّبة بفضل سياساتها المتكاملة والمستندة إلى حقيقة الواقع وتحدياته وبفضل تلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي في هذه السياسات ومواجهة البطالة و الفقر وقضايا الصحة والتعليم والبنية الأساسيّة ببرامج ومشاريع جريئة ومبتكرة أحيانا وبآليات عملية مساندة ومشجعة ساعدها في ذلك استقرار سياسي وأمني متواصل ومنظومة تشريعيّة دائمة التطوّر ومسايرة للمحيط الداخلي والخارجي وهو ما كان له مردوده على زيادة الاستثمار الداخلي والخارجي ومحافظة الاقتصاد على كثير من توازناته رغم الهزّات القوية في الاقتصاد العالمي وشراسة المنافسة بفعل العولمة والتحرّر شبه الكامل للسلع والخدمات.

إلاّ أن الأهم من كل ذلك في الدروس المستفادة من النموذج التونسي هو:

أنها تهيّأت لمرحلة التحول الديموغرافي ولم تفاجأ بها ولم تتناساها. فالمتمعّن في وثائق الخطط التنموية الخماسية منذ أكثر من ٢٥ سنة ، يلاحظ أن الوضع الديموغرافي المستقبلي، بكل فرضياته واستشرافاته وتغيراته المرتقبة والمتوقعة، كان يمثّل دوما أحد المنطلقات الأساسية لوضع تلك الخطط والسياسات المرافقة لها والآليات القانونيّة والإجرائية والمؤسسية المتصلة بها. فكلما قطع المجتمع مرحلة من مراحل تحوله الديموغرافي إلاّ ووجد الإطار شبه مهيأ لاستيعابها والتعامل معها. وإن لم يتوفّق فليس لأنه لم يقرأ حسابا لبعض العوامل وإنما لأسباب أخرى مختلفة.

ولعله من المفيد الاستدلال على هذا التمشي بالإشارة إلى ما اعتمده أصحاب القرار في تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة.

إذ عندما حصلت القناعة مبكرا في تونس، بالتلازم بين النمو الديموغرافي المنظم والمسؤول من جهة والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة من جهة أخرى،وقع إقرار برنامج وطني لتنظيم الأسرة خلال الستينات.وككل البرامج المماثلة في البلدان الفقيرة والنامية كانت جل مواردها متأتيّة من الجهات الدوليّة والمانحة ومن بلدان الشمال. وعندما بدأت هذه الموارد تتقلص وتتراجع بكثافة منذ بداية الثمانينات، واعتبارا إلى أن بعث البرنامج كان من منطلقات وطنيّة استشرافيّة، كان التعويض يحصل من ميزانية الدولة رغم محدوديتها وكان يحصل بمستويات أرفع مما كان عليه حتى أصبح البرنامج ومنذ أكثر من ١٠ سنين مموّلا بصفة تكاد تكون كليّة من ميزانية الدولة وحدها وبقيت خدماته مجانية للجميع إلى اليوم كما بدأت منذ أكثر من ٤٠ سنة.

خامساً- التحديات

من خلال قراءة تحليلية معمقة للنموذج التونسي، ندرك أنه يواجه في ذات الوقت استحقاقات الحاضر وتحديات المستقبل.فكما حرص على أن يتهيّأ للمرحلة التي هو فيها اليوم، يعمل أيضا على الاستعداد لوضع قد يكون أصعب وذلك بتوفير مستلزمات النجاح فيه والمتمثلة أساسا في تنمية الموارد البشريّة الكفأة والملائمة وتحديث الاقتصاد وتنويعه والرفع من مردوديته.

لكن وبالرغم من كل ما تقدّم تبقى عديد التحديات قائمة وقد تحجب الاستفادة القصوى من الهبة الديموغرافيّة. والمعلوم في هذا التمشي أن العناصر التي لم توظّف في الإنتاج والتنمية وخلق الثروات لن تكون عديمة الأثر بل هي تتحوّل إلى مصدر أزمات اجتماعيّة وأعباء اقتصادية تعطل حركة التنمية وتحدّ من جدواها.

ألف- ديموغرافيا

١- انخفاض الخصوبة

بالرجوع إلى مستويات الخصوبة المسجلة اليوم قد تحصل القناعة بأن السلوك الإنجابي بلغ مرحلة اللا عودة إلى ما كان عليه سابقا.إلاّ أن ذلك غير مؤكّد فبلوغ المرحلة الأخيرة من التحول الديموغرافي وحتى الخروج منها لا يعني البتّة بأن المجتمع سيكون آمنا من كل حركة عكسيّة في المواقف والسلوك المتصلين بالخصوبة. كما أنه لا يمنع، من حين لأخر،بعض التحركات في الاتجاه المعاكس ،وهو ما لوحظ في الحركة الديموغرافيّة لأوروبا التي وإن شهدت في بعض فتراتها وضمن بعض المجتمعات وفي ظروف معينة ارتفاعا للخصوبة،فإن ذلك لم يدم طويلا وسرعان ما عادت الأوضاع للاستقرار في مستويات منخفضة دون مستوى تجدّد الأجيال أحيانا.

إن تحوّل الخصوبة في تونس من ٧,٢ طفلا إلى ٢,٠٣ طفلا في أقل من نصف قرن ينبئ بأن السلوك قد ثبتت قواعده في المجتمع وأن التراجع الملفت للنظر والمتواصل يبدو صعبا جدّا على الأقل في الأمدين القريب والمتوسط.

ولكن هذا الوضع بقدر ما يطمئن البعض فإنه يحيّر ويبعث عن الانشغال بفعل تراجع الخصوبة إلى دون مستوى تجدّد الأجيال و لا شيء ينبئ بتوقف ذلك على الأقل في الأمد القريب بل إن الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة للمجتمع التونسي توحي، مقارنة بنماذج سابقة لدول أخرى،بأن فترة استقرار الخصوبة ستكون في حدود ٢٠٢٤ وقد يكون في مستوى بين ١,٩ و١,٧٥.

إن فرضية الانخفاض المعتدل للخصوبة تجعل قاعدة الهرم تتقلص شيئا فشيئا وقمته تتضاعف أكثر من مرتين في حدود سنة ٢٠٣٤ حسب الإسقاطات السكانيّة التي وضعها المعهد الوطني للإحصاء.

تطوّر الهيكلة العمريّة للسكان حسب الفرضيّة المعتدلة لانخفاض الخصوبة %

السنة / الفئة	٢٠٠٤	٢٠٠٩	٢٠١٤	٢٠١٩	٢٠٢٤	٢٠٢٩	٢٠٣٤
٠-٤	٨,٢	٨,١	٨,٠	٧,٦	٦,٨	٦,٨	٥,٦
٥-١٤	١٨,٦	١٥,٨	١٤,٩	١٤,٩	١٤,٦	١٣,٧	١٢,٣
١٥-٥٩	٦٣,٨	٦٦,٣	٦٦,٠	٦٤,٥	٦٣,٣	٦٢,٦	٦٢,٣
٦٠ فما فوق	٩,٣	٩,٨	١١,٠	١٣,٠	١٥,٢	١٧,٧	١٩,٨

إن الملاحظة الأبرز ليست فقط النقص الحاصل في نسب الأطفال ٠-١٤ سنة من مجموع السكان بل هو النسق السريع لذلك النقص والذي بلغ خلال الفترة ١٩٦٦-٢٠٠٤، ١٩,٧ نقطة من ٤٦,٥% إلى ٢٦,٨ % وسيبلغ في نهاية العقود الثلاثة القادمة ٨,٩ نقاط إضافيّة رغم النسبة الضعيفة حاليا من مجموع السكان. مع الإشارة إلى أن انخفاض الخصوبة ظاهرة عامة في كامل مناطق البلاد بل إن نسقه كان أسرع خلال السنوات الأخيرة بالولايات ذات الصبغة الريفيّة أكثر منه في غيرها.كما أن تعداد ٢٠٠٤ أبرز وللمرّة الأولى نقصا في عدد سكان ٤ ولايات تراوح بين ٠١٠ -إلى ٠٥١ -% .

و سجل المعدّل الإجمالي للخصوبة مستوى يساوي أو دون مستوى تجدد الأجيال في ١٥ ولاية سنة ٢٠٠٢(من مجموع ٢٤) . إن لانخفاض الخصوبة آثاره الأكيدة على الأمدين المتوسط والبعيد على الوضع الاقتصادي وتوفر العنصر البشري للإنتاج بالقدر والتوزيع الكافيين وهو ما عرفته أوروبا ونجحت في أن تجد له حلولا في ظروف ما، وبكلفة معينه وهو أمر قد لا يكون متيسرا لبلد مثل تونس بإمكاناته المحدودة وخصوصياته.

إن هذا الوضع يستدعي توجيه السياسة السكانيّة والبرنامج الوطني لتنظيم الأسرة نحو الاعتدال أكثر وتأمين التوازن في مستويات الخصوبة المتوقعة

٢- ارتفاع معدلات العزوبة وآثارها

ويزداد أثر العزوبة المرتفعة للإناث على تدني مستويات الخصوبة، إذ أثرت الظاهرة على التركيبة العمرية للنساء المتزوجات اللاتي في سن الإنجاب حيث أن نسبة الأقل خصوبة منهن أصبحت تتضخّم على حساب الأكثر خصوبة. ففي حين كانت هذه النسبة تساوي ٥٠ % سنة ١٩٩٤ انخفضت نسبة من هن في سن الإخصاب الأقصى (٢٥-٣٤) من ٤٠ % إلى ٣١ % بين الفترتين (المسح متعدد المؤشرات لسنة ٢٠٠٦).

تغيير التركيبة العمرية للنساء المتزوجات في سن الإنجاب عبر ٣ مسوح (%)

	١٩٩٤	٢٠٠١	٢٠٠٦
أقل من ٢٥ سنة	١٠	٦	٥
٢٥-٣٤ سنة	٤٠	٣٥	٣١
٣٤-٤٩ سنة	٥٠	٥٩	٦٤

تطور نسبة العزوبة (%) لدى الفتيات حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	١٩٦٦	١٩٨٤	٢٠٠٤	٢٠٠٦
١٥-١٩	٨١	٩٣,١	٩٧,٩	٩٩,٢
٢٠-٢٤	٢٧	٥٨,٨	٨٣,٦	٨٨,٤
٢٥-٢٩	٨,٧	٢٤,٦	٥٢,٩	٦٥
٣٠-٣٤	٣,٩	٩,٧	٢٨	٣٧,٥
٣٥-٣٩	٢,٤	٣,٨	١٥,٥	٢٠
٤٠-٤٤	١,٨	٢,٢	٩,٤	١٣,٥
٤٥-٤٩	١,٥	١,٦	٥,٦	٧,٣

ورغم أن تأخير سنّ الزواج أو العزوف تماما عنه والذي بدأت بوادره تبرز في مجتمعنا، اختيار أو سلوك شخصي إلاّ أن تبعاته الاجتماعية تبعث على القلق وتستوجب المتابعة والتدخل والتي منها:انخفاض الخصوبة بفعل تقلص عدد سنوات الإنجاب لدى المرأة المتزوجة وتضاعف إمكانية ظهور مشاكل في الحمل والولادة لمّا يكون ذلك متأخّرا وتعرّض الشباب إلى خطر الإصابة ببعض الأمراض نتيجة العلاقات خارج إطار الزواج والإنجاب خارج إطار الزواج وإشكالاته.

إن ظاهرة تأخر سن الزواج والعزوف عنه أصبحت تستدعي المتابعة والبحث والتفكير في تبنّي بعض الإجراءات والمبادرات المشجعة على الزواج والمساعدة على تجاوز بعض العراقيل والصعوبات.

٣- تشيخ المجتمع

من ناحية أخرى وبالرغم من أن نسبة المسنين (٦٠ سنة فأكثر) من مجموع السكان لم يتطوّر إلاّ بنقطة واحدة خلال العشرية الأخيرة، (١٩٩٤ : ٨,٣ % -٢٠٠٤: ٩,٣ %) فإن عددهم تضاعف ٤ مرات بين سنتي ١٩٦٦ و٢٠٠٤ منتقلا من ٢٤٩ ألف (٥,٥ %) إلى ٩٢٦ ألف (٩,٣ %) ومن المتوقع أن يمثل ١٧,٧ % من السكان سنة ٢٠٢٩ أي مليونين و٨٧ ألفا وهو تقريبا الوضع الذي عرفته جلّ الدول الأوروبية في أواخر التسعينات.

توقعات تطور الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر حسب فرضية الانخفاض المعتدل للخصوبة

	العدد بالألف	النسبة %
1994	729.2	8.3
2004	926.4	9.3
2019	1433.6	12.8
2029	2087.1	17.7

المصدر: الإسقاطات السكانيّة I.N.S

*في فرنسا استوجب تضاعف الفئات العمرية المسنة ١١٥ سنة (من ١٨٦٥ إلى ١٩٨٠) منتقلة من ٧ % إلى ١٧ % من مجموع السكان.
*و في الصين لن يستغرق هذا التحوّل (المضاعفة) سوى ٢٧ سنة (من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٧) لينقل من ١٠ % إلى ٢٠ %.
*وفي تونس سوف يتضاعف عددهم في ظرف ٣٠ سنة لينتقل من ٩ إلى ١٨ %.

إن اتجاهات تطوّر هذه الفئة تدعو للتفكير من الآن في التحديات المتعدّدة والهامة التي ستنجرّ عن ذلك في المستقبل. فلئن ارتفعت نسبة الإعالة (السكان ٦٠ سنة فأكثر على مجموع فئة السكان ١٥-٥٩ x ١٠٠) بثلاث نقاط فقط خلال 30 سنة (من ١١,٥ % سنة 1975 إلى ١٤,٥ % سنة ٢٠٠٤) فإنها ستبلغ ٢٧,٣ % سنة ٢٠٢٩.

ولكن الملف للانتباه أكثر هو مؤشر التشيّخ أي السكان ٦٠ سنة فأكثر على السكان ٠-١٤ سنة و الذي تطوّر من 13.2 % سنة 1975 إلى ٣٤,٨ % سنة ٢٠٠٤ وسيصبح ٤٣,٠ % سنة ٢٠٠٩ و ١٠٢,٣% سنة ٢٠٢٩، وهو الوضع الذي وصلت إليه إيطاليا سنة ١٩٨٨ (١٠٩,٢%).

نسبة الإعالة (٥٩ - ١٥ /+٦٠) %

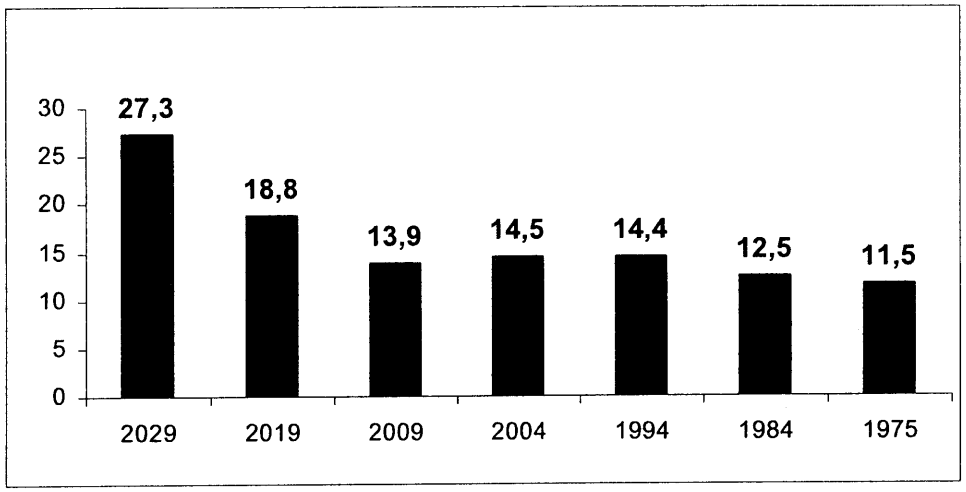

مؤشر التشيّخ (١٤ -٠ /+٦٠) %

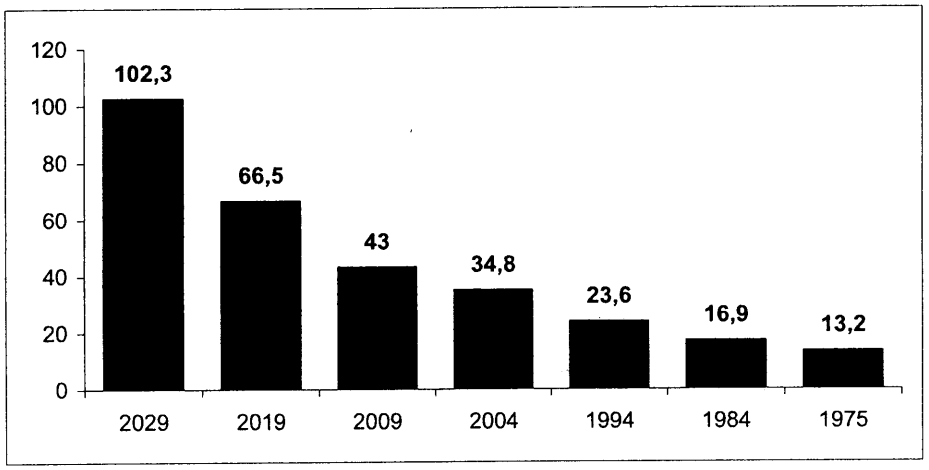

وتتعدّد آثار وتبعات تطور نسبة المسنين على مستويات عديدة صحيّة واجتماعية واقتصادية مثل: تطوّر وتنوّع الأمراض المتصلة بطول العمر وارتفاع الطلب على الخدمات ذات الكلفة الباهظة والإعاقة وفقدان الاستقلالية الذاتية والإقصاء والتهميش و ارتفاع كلفة الرعاية واختلال توازنات الصناديق الاجتماعيّة. وحول هذه النقطة، تبرز الإحصائيات والتوقعات أن وضع الصندوقين الوطنيين للتغطية الاجتماعيّة (الضمان الاجتماعي- التقاعد والحيطة الاجتماعية) سوف يتأثر كثيراً بالوضع السكاني خاصة فيما يتعلق بجرايات التقاعد التي سجلّت عجزا سيتواصل بأكثر حدة خلال السنوات القادمة .

إن تطوّر السكان المسنين حتميّة لا جدال فيها بفعل تطوّر مؤمل الحياة و تحسن الرعاية الصحيّة وتحسن نوعية العيش إلخ... ومن أفضل سبل التصدّي " لتشيّخ السكان" وارتفاع نسبة الإعالة هو، أولا، المحافظة أكثر على الفئات الصغرى وذلك بالعمل على التخفيض، إلى أدنى المستويات، من وفيات الرضّع والأطفال.

أما على المدى المتوسط والبعيد فلا بديل عن العمل على المحافظة على نسب إنجاب معتدلة بما يسمح بتجدّد الأجيال وتوازن الفئات العمرية للتركيبة السكانيّة.

باء- البطالة

بالرغم من توقق تونس في الحدّ من البطالة والنزول بمعدلها لأول مرة خلال السنوات الأخيرة إلى ما دون ١٤ % بفضل الإصلاحات الاقتصاديّة والآليات المحدثة والتشجيعات الكبيرة التي طالت ميادين الاستثمار وبناء القدرات وبعث المشاريع، فإن البطالة تبقى الهاجس الأكبر للشباب خاصة مع التحوّل المسجل في مستويات التعليم وتوفر الكفاءات من بين العاطلين عن العمل والذي تأثر بالنسب العالية للتمدرس ولخريجي الجامعات. لقد تراجعت نسب العاطلين عن العمل من مجموع طالبيه بين سنتي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ من الأميين وذوي التعليم الابتدائي مقابل ارتفاع نسبة المتخرجين من المستويين الثانوي والعالي.

توزع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي %

المستوى التعليمي	١٩٩٤	٢٠٠٤
لاشيء	٢٤,٤	١٢,١
ابتدائي	٤٧,٨	٤١,٦
ثانوي	٢٦,٢	٣٦,٩
عالي	١,٦	٩,٤

كما ارتفعت نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات بحوالي ٣ مرات خلال العشرية الأخيرة.

نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي%

المستوى التعليمي	١٩٩٤	٢٠٠٤
لاشيء	١٧,٦	١٣,٨
ابتدائي	١٨,٣	١٥,١
ثانوي	١٣,١	١٤,١
عالي	٣,٨	١٠,٢

-سيرتفع عدد النشيطين من ٣٥١٢,٢ ألفا سنة ٢٠٠٦ إلى ٣٩٥٢,٩ ألفا سنة ٢٠١١ و ٤٣٨٩,٨ ألفا سنة ٢٠١٦ وذلك بنسبة نموّ تناهز ٢,٤ % خلال الفترة "٢٠٠٦-٢٠١١" و ٢,١ % خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

-سيبلغ حجم الطلبات الإضافيّة للشغل ٤٤٠,٧ ألف طلب إضافي خلال الفترة " ٢٠٠٧-٢٠١١" وذلك بمعدل سنوي يساوي ٨٨,١ ألفا.وأمّا بالنسبة للفترة " ٢٠١٢-٢٠١٦" فإن الطلبات الإضافيّة للشغل ستكون في حدود ٤٣٦,٩ ألف طلب وذلك بمعدّل سنوي قدّر بـــ ٨٧,٤ ألف طلب إضافي.

إن الضغط على سوق الشغل سوف يتواصل خلال السنوات القادمة وهو ما يتطلب دفعا إضافيا لعناصر الاقتصاد الوطني وظروف أفضل لتعبئة الموارد الداخليّة والخارجيّة للاستثمار وتنشيط السوق، وهو أمر لن يكون بالهيّن بفعل الانفتاح المتواصل للسوق وعمليات الخوصصة التي ستتكاثر مع ما قد تفرزه من ضياع للآلاف من مواطن الشغل واعتبارا لارتفاع نسبة الطلبات الإضافية للنساء والتي فاق نسقها بكثير نسق طلبات الذكور.

كما أن القدرات المكتسبة في النظام التربوي الحالي لا تستجيب بالضرورة لحاجيات السوق وهو ما تؤكّده النسب المرتفعة لبطالة الشباب المتخرجين من مختلف مستويات التعليم. إن المنظومة التربوية والتكوينيّة تقع في قلب الاهتمامات التونسيّة للنهوض بالموارد البشريّة بصورة تسمح بتحسين القدرة التنافسيّة للاقتصاد، وهي في حاجة أكيدة اليوم إلى مواصلة علميات الإصلاح والمراجعة حتى يقع النزول أوّلا بالأمية إلى أدنى المستويات خاصة وأنها لا تزال مرتفعة نسبيّا(حوالي ٢٠ % و ٦ % لدى الفئة ١٠-٢٩ سنة) وثانيا حتى يتلاءم التعليم والتكوين مع حاجيات السوق ومتطلبات الاقتصاد الجديد المتفتح والمعولم.

جيم- التحديات الاقتصاديّة

مع المؤشرات الإيجابية التي حققها الاقتصاد التونسي خلال العشريتين الأخيرتين و التي أصبحت آثارها ملموسة في ارتفاع دخل المواطن وتحسّن ظروف عيشه وتحقيق نسب عالية من التوازنات المالية، لا يمكن القيام بتقييم نهائي للتحرّر الاقتصادي الذي عرفته البلاد وآثاره باعتبار أن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحرّ مع أوروبا يقع التقدم في تجسيمها بصفة تدريجيّة، وهو ما يمكّن الاقتصاد التونسي من هامش حمائي وامتيازات سوف يتواصل إلى نهاية سنة ٢٠٠٧ وهو الأجل الذي تكتمل فيه كل إجراءات رفع الحماية ويتحرر الاقتصاد بصفة شبه كليّة.

واعتبارا لذلك سوف تنتقل تونس خلال العشرية القادمة من اقتصاد ذي مستوى عال من الحماية تساهم فيه الدولة بـــ ٤٩,٦ % من مجموع الاستثمارات (١٩٩٧) إلى اقتصاد متحرر يمثّل القطاع الخاص الوطني والأجنبي محركه الأساسي.

وإذا كانت العديد من المؤشرات توحي بإيجابيّة التمشي المعتمد ونجاعته في العديد من المستويات فإن التحديات المرتقبة تستدعي مزيد تنشيط السياسة الاقتصاديّة وتعزيز الإجراءات المصاحبة وتطوير حجم الاستثمارات الخارجيّة في القطاعات المحدثة لمواطن الشغل وذات المردودية السريعة والهامة والتركيز على عنصر تنمية القدرة التنافسيّة للاقتصاد القائمة في جزء كبير منها على نوعية الموارد البشرية ومستوى كفاءاتها.

كما يفترض أن يحظى القطاع غير المهيكل بعناية أكبر وهو الذي يستوعب حوالي ٣٠ % من السكان النشيطين المشتغلين في غير القطاع ألفلاحي حسب الدراسة المنجزة سنة ١٩٩٩. ويبقى كل ذلك مرتبطا بالسلم الاجتماعي والأمن وحسن توزيع الثروة وانتفاع كل الجهات والمناطق بالمشاريع المنتجة حتى تتقارب فرص التشغيل لدى كل الفئات حيثما كانت من مدن البلاد وقراها.

دال- التحول الابديولوجي

لقد ساهمت التحولات الاجتماعيّة والاقتصاديّة العميقة والسريعة للمجتمع التونسي خلال العقدين الأخيرين وتغيّر أنماط العيش والاستهلاك وامتداد العمر مع بوارد تشيخ المجتمع إلى بروز وضع إبديولوجي جديد تميّز بارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير السارية والمزمنة كأمراض القلب والشرايين التي تمثل أول أسباب الوفيات (٢٦ % من الوفيات) والسرطان الذي يصيب حوالي ١٠ آلاف شخص جديد كل سنة والسكّري المنتشر لدى ١٥ % من الفئة العمريّة ٣٥-٦٤ سنة وارتفاع ضغط الدم الذي يصيب أكثر من ٣٨ % من هذه الفئة والقصور الكلوي الذي يبلغ انتشاره ١١٣ حالة لكل مليون ساكن في السنة.

وإذا أضفنا إلى كل هذا الانتشار الكبير للتدخين لدى الذكور والإناث والشباب، والسمنة (حوالي ٢٠% من النساء) والأمراض العصبيّة والنفسيّة وأمراض الشيخوخة وأخطار مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز،فإن العبء سيزداد ثقلا على النظام الصحي وعلى ميزانيّة الدولة المخصصة له خاصة وأن الدولة مطالبة بتدعيم تلك الميزانيّة لمجابهة الطلبات الإضافية مع تعزيز التكوين وطاقة الاستيعاب والموارد البشريّة.

كما أن القطاع الخاص مدعو إلى الرفع من استثماراته في القطاع الصحي التي وإن تطوّرت فإنها تبقى دون حاجيات السكان خاصة بالجهات الداخليّة للبلاد، وهو أمر وارد باعتبار أن القطاع واعد ومربح.

هاء- الهجرة

تعتبر الهجرة من العناصر المزدوجة الأثر على التنمية إذ أن لها قدرة على المساهمة في عمليّة التنمية بما توفره من استيعاب لجزء من طلبات الشغل ومن ادخار يفوق في غالب الأحيان ادخار اليد العاملة في الوطن. وفي تقرير صدر عن إدارة السياسات السكانيّة بجامعة الدول العربيّة سنة ٢٠٠٣ حول هجرة العمل العربيّة يتبين أن ٩٩,٤ % من المهاجرين المغاربيين يحوّلون بانتظام قسما من مدخولهم إلى بلدانهم الأصلية (٦٠% يحولون أكثر من ثلث مدخولهم) وأن تحويلات التونسيين تضاعفت ٢٣ مرة بين ١٩٧٥ و ٢٠٠١ وهي تعتبر بذلك المورد الرئيسي الثالث للعملة الصعبة بعد السياحة والنسيج، وتمثل ٣١,٨ % من العجز في الميزان التجاري. وتساهم عائدات الهجرة في الحدّ من الفقر وتحسين ظروف العيش وخاصة في توفير المسكن اللائق و في الاستثمار أيضا. وهي مورد هام في تنشيط بعض القطاعات مثل البناء المعروف بقدرته الكبيرة على التشغيل.

أمّا عن هجرة الكفاءات فهي تسهم، عبر صيغ مختلفة، في النهوض بالبحث العلمي، وتطوير التعليم العالي وفي نقل التكنولوجيا العصرية والمتقدمة.

أما الوجه الأخر للهجرة فهو الذي يسحب من الوطن الأم سكانا نشيطين في سنّ الشباب عادة من مستويات علميّة وكفاءات مختلفة ومتباينة ليساهموا في تنمية بلد آخر لم يستثمر في تكوينهم وتأهيلهم، توجهوا إليه إما راغبين أو "مجبرين".

لقد بيّنت الدراسات المنجزة مؤخرا أن نسبة كبيرة من الشباب التونسي ترغب في الهجرة خاصة إلى البلدان الأوروبيّة مع تنامي الرغبة أيضا، وبدرجة ثانية إلى أمريكا الشماليّة. وتتجلى هذه الرغبة لدى خريجي الجامعات كما نجدها لدى ذوي المستوى التعليمي المتواضع وذلك بحثا عن عمل أو عن عمل ملائم محقق للآمال والطموح. وقد تزايدت هذه الرغبة مع محدوديّة فرص العمل المعروضة على بعضهم وبقائهم فترة طويلة نسبيّا في وضع بطالة بعد التخرج وهو ما نشّط حركة الهجرة السريعة مع ما تتضمنه من مخاطر أودت بحياة العديد منهم.

إن مسألة الهجرة قضيّة تنمية وإحدى الفرص التي يمكن توظيفها في كسب تحديات الانتقال الديموغرافي لو تمّ التعامل معها بعمق وتوفرت الظروف والعوامل الدافعة لذلك، والتي نذكر منها:

-تشجيع الجاليات التونسيّة بالخارج على تكثيف التحويلات المالية والعينية وذلك عبر إقرار جملة من الإجراءات والحوافز.
-تشجيع هذه الجالية على إحداث المشاريع في الوطن الأم وذلك عبر التعريف بالتشريعات والحوافز في مجال الاستثمار بالعملة الأجنبية.
-التعامل الحكيم مع ظاهرة هجرة الأدمغة بجوانبها السلبيّة والإيجابية انطلاقا من الحاجيات الوطنيّة لتحديد المجالات التي يمكن فيها للبلاد تنظيم هجرة الكفاءات وتطويرها دون الإضرار بالمصلحة العامة ومتطلبات الاقتصاد الوطني.
-القيام بالدراسات الضرورية لاستجلاء الاحتياجات المستقبليّة للأسواق الخارجيّة من الكفاءات واليد العاملة المختصة مع العمل على تكوين عدد أوفر من الكفاءات في الاختصاصات المطلوبة الخارجيّة و العمل على ملاءمة التكوين للمواصفات العالمية.
-العمل على توفير البيانات اللازمة حول الهجرة بشكل دوري وإنشاء قواعد البيانات المتخصصة باعتبارها شرطا رئيسيا لإحكام التخطيط وإدارة الهجرة.
-الاستثمار في نقل وتوطين وإنتاج المعرفة للحد من هجرة العقول.

المراجـــع

١. مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨-٩-١٠-١١: الفترات ٩٢-٢٠١١

2. Vallin Jacques et Locoh Thérèse : Population et développement en Tunisie
3. Nasraoui Mustapha :La vieillesse dans la société Tunisienne
4. Gérard Hubert : La sociologie de la population
5. Jendreau Francis : Jeunesses, Vieillesses, démographies et sociétés :2002
6. Bchir Monji :Pour une définition d'une politique tunisienne de population
7. Afrique Asie :Novembre 2007.
8. Bouraoui Amir : Transition démographique et structure de la population en Tunisie
9. Bouraoui Amir : Vieillissement de la Population en Tunisie
10. Ben Brahim Ali :Transition des structures par ages et vieillissement en Tunisie
11. UNDP : Les défis de la Tunisie
12. Chaabane Mohamed : le système Tunisien de retraite

١٣. الشاوش علي: من أجل دعم الاستثمار في الرأس المال البشري في تونس
١٤. عبد الناظر أحمد: القضايا السكانيّة والتنمية ومقاومة الفقر:المقاربة التونسيّة
١٥. عبد الناظر أحمد: تكامل قضايا السكان مع التخطيط للتنمية الاقتصاديّة و الاجتماعيّة: التجربة التونسيّة
١٦. عبد المعطي عبد الباسط: الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر
١٧. الوحيشي خالد: هجرة العمل العربيّة في أبرز التحديات و الفرص
١٨. الآسكوا: الهجرة الدوليّة والتنمية في منقطة الآسكوا :التحديات و الفرص
١٩. الآسكوا: آثار الفقر والبطالة على التنمية في منطقة الآسكوا
٢٠. المزوغي أحمد: الأسرة وظاهرة امتداد العزوبة في تونس
٢١. المسح التونسي لصحة الأسرة ٢٠٠١.
٢٢. المسح التونسي متعدد المؤشرات ٢٠٠٦.
٢٣. المعهد الوطني للإحصاء: التعداد العام للسكان و السكنى ٢٠٠٤.
٢٤. المعهد الوطني للإحصاء: الإسقاطات السكانيّة ٢٠٠٤-٢٠٣٤.